

النواحي الديمجرافية

فوهنا في الفصلين الاول والثاني بأهمية الطبيعة المثلثة لكل الدول التي تتكون كل منها ، من اندماج الأرض والشعب والجهاز التنظيمى الذى يقام لتوجيه العلاقات بين الشعب وبيئته الطبيعية . وأما هذا الفصل فمخصص لتحليل بعض النواحي الجغرافية للعنصر الديمجرافى داخل الدولة وفى علاقاتها الخارجية.. وقلّ أن يكون من الضرورى توكيد أهمية هذا العنصر فى الدولة وبين الدول . غير أن رجل الجغرافيا الديمجرافية يجب أن ينبه الى ما ينطوى عليه هذا الموضوع من تعقيد عظيم

وأما عن حالة معرفتنا الراهنة ، فالمعلومات الاحصائية الملائمة عن أكثر من نصف سكان العالم غير موجودة ، والمواد الخاصة بتعداد حتى أكثر البلاد تقدما لا تفى بكل مطالب الديمجرافيين . علاوة على ذلك فإن مشكلات السكان تتعلق بمدى واسع من الأسباب المساعدة ، من بيولوجية واجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية ، وهى أسباب لا نجد بينها سببا واحدا جغرافيا خالصا ، ولكن كلها يجب الاعتراف بها عند تقدير التكوين الديمجرافى للدولة . وما هذا بالطبع الا طريقة أخرى للاعراب عن الحقيقة المعروفة جيد المعرفة ، ألا وهى أن العلاقات البشرية أكثر تعقيدا من علاقات كل الكائنات الأخرى ، وان الانسان هو النوع الوحيد للحياة الذى حاول التنظيم السياسى

ويمتاز النمط التوزيعى لسكان العالم بعدم مساواة بارزة فى المجموعات الكلية والكثافة على السواء . ويشترك فى هذه الظاهرة توزيع المناطق ، والتنمية الاقتصادية والسياسية للدول . وعدم الانتظام فى التوزيع هذا

ليس اعرابا مباشرا عن مجرد المساحة ، سواء آكانت القارات أم الدول تعتبر وحدات اقليمية. ومع أن الاستاذ «فوست» (١) «Fawcett» قد أبان في رسمه البياني المبسط للمناطق الأرضية وسكانها ، أن هناك ارتباطا عريضا بين هذين العنصرين الجغرافيين ، فان هناك عاملا حاسما هو أن سكان القارات نفسها موزعون بطريقة غير متعادلة ، ويعزى السبب عموما الى وجود التفاوت في القدرة على سد حاجات السكان . وبرغم ذلك يتركز السكان تركيزا يلفت النظر في قارة آسيا ، وكذلك في قارة أوروبا التي ظلت هكذا مدة القرون الثلاثة الماضية . وبين السير اسكندر كارسوندرز (٢) Carr-Saunders في احصائته أن قارتي آسيا وأوروبا كان بهما ٧٨٩٩٪ من مجموع سكان العالم وقدره ٥٤٥ مليوناً وذلك في عام ١٦٥٠ ، ٧٩٧٣٪ من ٢٠٥٧ مليوناً في عام ١٩٣٣ . وازدادت في أوروبا نسبتها من مجموع سكان العالم من ١٨٣٪ في عام ١٦٥٠ الى ٢٥٣٪ في عام ١٩٣٣ بالرغم من صغر مساحتها نسبيا ، مع أن الهجرة كانت تستنفد عددا كبيرا من سكانها طوال القرن التاسع عشر وخلال العقدين الاولين من القرن العشرين.

وهناك أيضا فارق كبير بين الدول في المساحة وعدد السكان . والدول العظمى نفسها غير متشابهة في هذا الاعتبار ، كما بين الاستاذ ايست East (٣) . وليس من المحتمل ، لأسباب مختلفة تبحث فيما بعد ، أن يحدث التعادل في عدد سكان الدول في المستقبل . ومن ثم فالجغرافي السياسي تواجهه مجموعة من الظروف الديمجرافية قد تجعله أهميتها ينعم النظر بطريقة جديدة . ومع ذلك فلا يمكن أن يكون هناك شك في أن هذه الظروف ذات أهمية أساسية في الشؤون الداخلية والخارجية للدول جميعا بيد أنه لا الضخامة في مجموع السكان ولا الكثرة في الاعمال التي

(١) س.ب. فوست مؤلف : « أسس الكومنولث العالمي » الصادر بلندن سنة ١٩٤١ - شكل ٥ ، ٦ - ص ٢٨ - ٢٩
 (٢) مؤلف كتاب World Population سكان العالم « طبعة اكسفورد سنة ١٩٣٦ - شكل ٨ ص ٤٢
 (٣) في مقال عنوانه The Nature of Political Geography « طبيعة الجغرافيا السياسية » نشر بمجلة « بوليتيكا » المجلد الثاني العدد السابع بتاريخ شهر مارس سنة ١٩٣٧ ص ٢٧٣

يمارسونها بكافية وحدها ، لأن تعطى للدولة أهمية سياسية كبرى .. إذ أنه لا مفر من أن يزرع الناس الحقول ، وأن يمدوا الصناعات بالرجال وما الى ذلك .. فهتم من وجوه كثيرة « الموارد الرئيسية » لكل دولة ، ومع ذلك فالمستوى العالى للقدرة على الانتاج الاقتصادى ليس بالضرورة نتيجة كثافة السكان . ولنضرب لذلك مثلا بالصين ، فهى مشهورة بأنها تملك أكبر مخزون من الفحم فى باطن الأرض فى العالم ، ولا شك أيضا أن بها أكبر عدد من السكان ، ومع ذلك لم تصبح بعد دولة صناعية كبرى على أن الكم ، فيما يتعلق بعدد السكان ، أقل أهمية من النوع للحصول على القوة السياسية ، ذلك أن نوع السكان يتمثل فى تصميمه على أن يحرز مكانة قيادية فى الشؤون الدولية وأن يحتفظ بهذه المكانة ، ومن المسلم به أن دولة لا تكتظ بالسكان ومجموع عدد سكانها قليل هى دولة تنعدم فرصتها ، أو تقل ، لأن تصبح دولة عظمى . وقد يكون هناك حد أقصى لعدد السكان بالنسبة الى مرحلة التنمية ومجموع موارد الدولة ، ولكنه لا يبدو أن هناك أى حد مماثل للنجاح فى الصراع للوصول الى السيادة فى الشؤون الدولية. والدول التى تترعّم العالم فى الوقت الحاضر ، وهى الاتحاد السوفييتى ، والولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا ، تتفاوت تفاوتًا ملحوظًا فى عدد سكانها ودرجة كثافتهم . فليس هناك دولة كان لها من النفوذ العالمى - ولمدة طويلة من الزمن - ما كان لبريطانيا ، ومع ذلك فلم يزد مجموع سكانها قط عن خمسين مليون نسمة . غير أن مثل هذا العدد ما كان يكفى لأن يستغل أرضًا تبلغ فى المساحة أراضى الاتحاد السوفييتى أو الولايات المتحدة استغلالًا كاملاً

ومن الواضح من وجهة نظر التنافس للحصول على مكان بين الدول الكبرى ، أن كل دولة تنفرد بين الدول بما حبتها به الطبيعة من بيئة جغرافية وموارد مادية وموقع جغرافى وعدد سكان . وأهم ظاهرة بشرية تتميز بها هى ارادة شعبها المقترنة بقدرتهم ، أعنى نوع الشعب . وهذا يمثل الجمع بين خصائص بيولوجية وسيكلوجية ، وهذه لا يوجد عنها معلومات

إحصائية . وكثيرا ما تتلون آراءنا عن نوع شركائنا في القومية وعن الشعوب الاخرى بروح التحزب . ولا شك أن هذا الموقف المتأثر بالعاطفة — ويزيده قوة أن الانسان عادة لا يشعر به كل الشعور — معاد لأية تسوية صائبة سلمية لمشكلات السكان الدولية . ويجب على الجغرافى السياسى أن يدرك وجوده ان لم يكن لشيء فأنه على الأقل يمدنا بجزء من ايضاح الوسائل التى بها كان زعماء دول معينة قادرين على أن يكسبوا تأييد شعوبهم فى النشاط التوسعى

وهناك ظاهرة أخرى للظروف الديمجرافية ، وهى أن أعداد السكان تزيد وتنقص لأسباب ليست واضحة دائما أو قابلة للتأكيد . فاذا نظرنا أولا الى العالم اجمالا وجدنا أن سكانه من البشر ، قد ازدادوا بصورة لم يسبق لها مثيل (١) فى التاريخ الحديث .. أو لنكون أكثر دقة ، بين عامى ١٦٥٠ ، و ١٩٣٣ ، ولم يبد للعيان بعد نهاية هذه العملية ، ولم يكن معدل الزيادة ثابتا لا فى العالم ولا فى الأجزاء التى يتكون منها ، ولكن الزيادة المطلقة من ٥٤٥ مليوناً فى عام ١٦٥٠ الى ٢٠٥٧ مليوناً فى عام ١٩٣٣ تواجه العالم بأعظم مشكلة دولية بمفردها فى الوقت الحاضر ، لأن هناك علاقة مباشرة بين حاجات هذه الملايين من الناس ، والقدرة الانتاجية لسطح الأرض . وتنعكس هذه العلاقة بأعظم وضوح على الثغرة الهائلة الموجودة الآن بين الانتاج الفعلى للأغذية والمقادير المطلوبة منه لجعل مستويات الاستهلاك لنسبة كبيرة جدا من سكان العالم ملائمة . وهذه الثغرة لا يمكن تخطيها ، لو كان ذلك ممكنا ، عن طريق التنظيم القومى . « اذا اتخذنا الحاجة الكلية للعالم مقياسا لنا كان القول بوجود اكتفاء عالمى فى أية مادة تنتج بيولوجيا سواء أكانت للطعام أو الصناعة بعيدا عن الحقيقة » (١) ومن الواضح أن التخطيط الدولى لازم لمواجهة هذا النقص الهائل والسريع فى مواد التغذية ، وذلك ليس بالضرورة بدافع من حب الايثار ، بل لأن المشكلة تشمل كل المصالح المادية لكل الدول ، بما أنه حتى أغنى

دولتين في العالم ، وأعنى بهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، ليستا بقادرتين على أن تسد كل حاجات جميع شعبيهما بطريقة كافية . فما بالك بالبلاد الأقل موارد منهما ؟ .. انها لا تزال تعتمد أكثر على الانتاج خارج أراضيها ..

زد على ذلك أن أساس التجارة الدولية يقوم على مطالب عامة من الطعام وغيره من السلع . فاذا كان لا بد من مواجهة هذه المطالب حتى على المستوى المنخفض الحال السائد في كثير من المناطق الكبرى تطلبت الحال اقتصادا عالميا متوسعا يصحبه تحسن في التوزيع . وما هيئة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والتي نشأت عن مؤتمر دولي عقد في هوت سبرنجز «Hot Springs» عام ١٩٤٣ الا خطوة في الاتجاه الصحيح . ولقد تقدمت هذه الهيئة باقتراحات لها قيمتها لمعالجة المشكلة ، الا أن مشروعاتها لن تحقق نجاحا كاملا ما لم ترضخ كل الدول المنتجة والمستهلكة لسياسة اغذية مقبولة عموما . ويجب أن يظل « التحرر من العوز » الأمل المرجو لمعظم سكان العالم المتزايد حتى يعاد تنظيم انتاج الاغذية وتوزيعها بطريقة جذرية . والى أن يحدث هذا التغيير سيقتى ضغط السكان على أراضي الدول ، كل بمفردها وعلى حدودها القومية ، قوة دافعة قوية في الشؤون العالمية . وطالما بقيت آثارها ، بما في ذلك السياسات التي تنشأ عنها ، توجه اتجاهات من جانب واحد ستظل المشكلة الكبرى دون حل

وهناك عامل آخر معقد في المشكلات الكثيرة الناشئة عن سرعة ازدياد عدد سكان العالم ، هو عدم التساوي في توزيع معدلات التناسل ، مع استثناء آثار الهجرة مؤقتا . والزيادة الطبيعية لعدد السكان تنتج عن زيادة المواليد عن الوفيات ، وعلى هذا الأساس لا يزال عدد سكان العالم في ازدياد . ويرجع معظم السبب الى تقدم العلوم الطبية وتحسن الاحوال الاجتماعية ، والتخلص من المجاعات في مناطق شاسعة كانت متوطنة فيها .

(١) ج.س. بيرترام (G. C. Bertram) « اتجاهات السكان وموارد العالم » Population Trends and the World's Resources ، المجلد الجغرافية ، المجلد ١٠٧ والعددان الخامس والسادس لشهرى مايو ويونيو سنة ١٩٤٦ ص ١٩٣

أما الحقيقة البارزة هنا فهي الفرق بين أوروبا والممتلكات الأوروبية وسائر العالم .. قال نوتشتين (١) (F. W. Notestein) :

« ان النمو السريع لعدد سكان أوروبا قد وصل الى حده . ذلك أن أوروبا من الوجهة الديمجرافية قد بلغت حالة النضوج .. ولقد كان في أوروبا وممتلكاتها فيما وراء البحار خلال قرنين سكان ذوو قوة دافعة يتزايدون في العدد ، وذلك في عالم يتغير ببطء نسبيا . وأما الآن فسكان أوروبا يقتربون من الاستقرار السكاني في عالم يتزايد بسرعة »

وأما الفترة التي كانت فيها زيادة عدد سكان أوروبا ملحوظة فبدأت حالاً عقب عام ١٧٥٥ ، ولكن الوقت الذي بلغت فيه الزيادة أشدها كان القرن التاسع عشر . وأما في الوقت الحاضر فزيادة المواليد عن الوفيات لاتزال تكفي لظهور بعض الزيادة في الاعداد المطلقة ، ولكن « الرسم البياني » لاعداد السكان يبين نقصا كبيرا في المستقبل القريب . وأهم من هذا من وجهة النظر الديمجرافية هو الصورة المتغيرة لأسنان سكان دول غرب أوروبا حيث هناك مؤقتا نسبة كبيرة من الناس في المجموعات ذات الأسنان المتقدمة ، وذلك نتيجة الجمع بين عاملي النقص في التناسل وزيادة الاعمار . وبموت الجماعات ذوات الأسنان المتقدمة تظهر الآثار الكاملة لنقص الاخصاب ، بما أن صافي معدل التناسل (٢) ليس عاليا بدرجة تكفي لضمان التعويض في عدد السكان . وفي شمال غرب أوروبا لا يوجد سوى هولندا ، وجمهورية ايرلندا الشمالية التي يزيد فيهما صافي معدل الاخصاب على الواحد الصحيح . وبالمقارنة نجد أن دول البحر المتوسط في أوروبا (ما عدا فرنسا) ، وشرق أوروبا بما فيه الاتحاد السوفيتي (ما عدا تشيكوسلوفاكيا) كلها تزيد فيها المعدلات على الواحد الصحيح ، مع أن هناك ما يدل على أن درجة الاخصاب في

(١) ألف هو وآخرون كتابا بعنوانه The Future Population of Europe and the Soviet Union مستقبل عدد سكان أوروبا والاتحاد السوفيتي . صدر بجنيف سنة ١٩٤٤ . ونحيل القارىء الى ص ٦٩ وكذا الى الاشكال والخرائط الموجودة فيه
(٢) يجد القارىء معلومات عن ايجاد معدلات التناسل في ص ٢٨٣/٧ من كتاب دوف . جلاس (Glass) وعنوانه : سياسة السكان ونهضاتهم في أوروبا - مطبعة اكسفورد سنة ١٩٤٠

تناقص حتى هناك . وبالإجمال نقول ان سكان كل غرب أوروبا تقريبا ومعظم وسط أوروبا لا يعوضون النقص ، بينما سكان سائر القارة انما يسدون النقص بنسبة آخذة في التناقص

ونتيجة هذه الاتجاهات السكانية في أوروبا ، هي أن بلاد شمال غرب أوروبا بها أعداد من السكان تقدمت بهم السن وليس من يعوض عنهم ، بينما الدول الشرقية والجنوبية يشغلها سكان لايزالون في تزايد مع درجة اخصاب أعظم ونسبة أعلى من الشباب . أما الدلالات السياسية لهذه التفرقة فكثيرة ونشأ عنها سياسات سكانية في بلاد معينة . واتجهت هذه السياسة الى زيادة درجة الاخصاب ، وكانت تقوم على التجارب . وقد استخدمت مؤخرا جدا فلا يمكن الحكم عليها بالفشل أو النجاح . وكتب د . ف . جلاس يقول : « وعلينا أيضا أن ندرك أن المسائل السياسية قد تلعب دورا أهم كثيرا من المسائل الاقتصادية في التأثير على القرارات (في السياسة السكانية) .. » (١) وكان رأيه صوابا بلا شك في حالات المانيا وايطاليا وفرنسا . وسيقدر رجال الجغرافيا السياسية العلاقة بين التكوين الديمجرافى والشئون الاوربية ، تلك العلاقة التي توحى بها خريطة نوتشتين بشأن توزيع صافي معدلات التناسل في هذا الجزء من العالم (٢)

وفي الاجزاء الاخرى من العالم ، ما عدا تلك البلاد التي استوطنت فيها ونمتها شعوب من أصل أوربى ، تواجه المناطق كثيفة السكان الكثيرى العدد ، مثل الصين واليابان والهند وجاوه ومصر .. تواجه صعوبات تصحب الكثرة الزائدة في عدد السكان . وجاءت فترات الزيادة السريعة للسكان فيها بعد الفترات المعادلة لها في غرب أوروبا ، وربما تكون لها صلة بانتشار المعرفة اليها من المناطق الأوربية في العالم . ومع أن المعلومات اللازمة لحساب معدلات التناسل فيها غير موجودة فان معدل الوفيات قد نقص عن طريق ادخال المعرفة الطبية العالمية .. كما كان هناك أيضا

(١) ص ٣٦٨ من كتابه السالف الذكر

(٢) شكل ١ ص ١٨ من كتاب ف. و. نوتشتين السالف الذكر . نقل مع بعض التعديلات البسيطة في شكل ٦ في صفحة تالية

بعض النقص في آثار المجاعات ، ليس لأن مجموع انتاج الأغذية قد زاد بدرجة كافية بل لأن الوسائل الحديثة للمواصلات قد يسرت نقل الأغذية الى مناطق كان يمكن أن تجتاحها المجاعات

لقد ازداد عدد سكان الهند في السنوات العشرين الواقعة بين سنتي ١٩٢١ ، ١٩٤١ بما يقرب من مائة مليون نسمة ، وهي نسبة خيالية مقدارها خمسة ملايين نسمة كل عام ، حتى ولو نسبت الى عدد السكان في عام ١٩٢١ وقدره ٣٣٠ مليون نسمة . وأما عن الصين فليس لدينا عنها الا تقديرات فقط ، ومنها نعلم أن عدد سكانها يربو على عدد سكان الهند . ومن المرجح أن معدل الوفيات في الصين أعلى منه في تلك البلاد التي كانت أكثر صلة بالموثرات الأوروبية ، كما يوحي بذلك عدم وجود نظم للرعى على النسق الأوربي وزراعة المزارع ، ولذلك فنسبة السكان الذين يعيشون قرب « هامش عيش الكفاف » قد تكون أعلى منها في البلاد الأخرى . ومهما تكن أعداد السكان الفعلية فلا بد أن أجزاء الصين المكتظة بالسكان تعرقلها مشكلات الازدحام . وفي هذا يقول كار سوندرز (١) : « ومن الممكن ، ان لم يكن من المحتمل ، أن عدد سكان الصين قد بلغ أو قارب الحد الذي يجب عنده استخدام وسائل ضبط النسل » . علاوة على ذلك فانه في كل هذه البلاد غير الأوروبية تقريبا ، ومع التجاوز عن عدم وجود معلومات ، نجد أن درجة الاخصاب مرتفعة ، والا كانت معدلات الوفيات التي تدل على قصر الأعمار تؤدي الى نقص كبير في المجموع الكلي لعدد السكان

لذلك نجد تباينا أساسيا في أعداد ونسب التناسل للسكان ، كما هي الحال بين البلاد الأوروبية ، بما فيها المستعمرات الأوروبية ، والبلاد غير الأوروبية . فأما الأولى فاما أنها وصلت الى حالة الاستقرار واما أنها بدأت التطور الأول من أطوار تناقص السكان ، وأما الأخرى باستثناء اليابان فتبدو عليها علامات تناقص الاخصاب ، ومع ذلك تظهر عليها كل أعراض

(١) Carr-Saunders ص ٢٩٠ من كتابه السالف الذكر

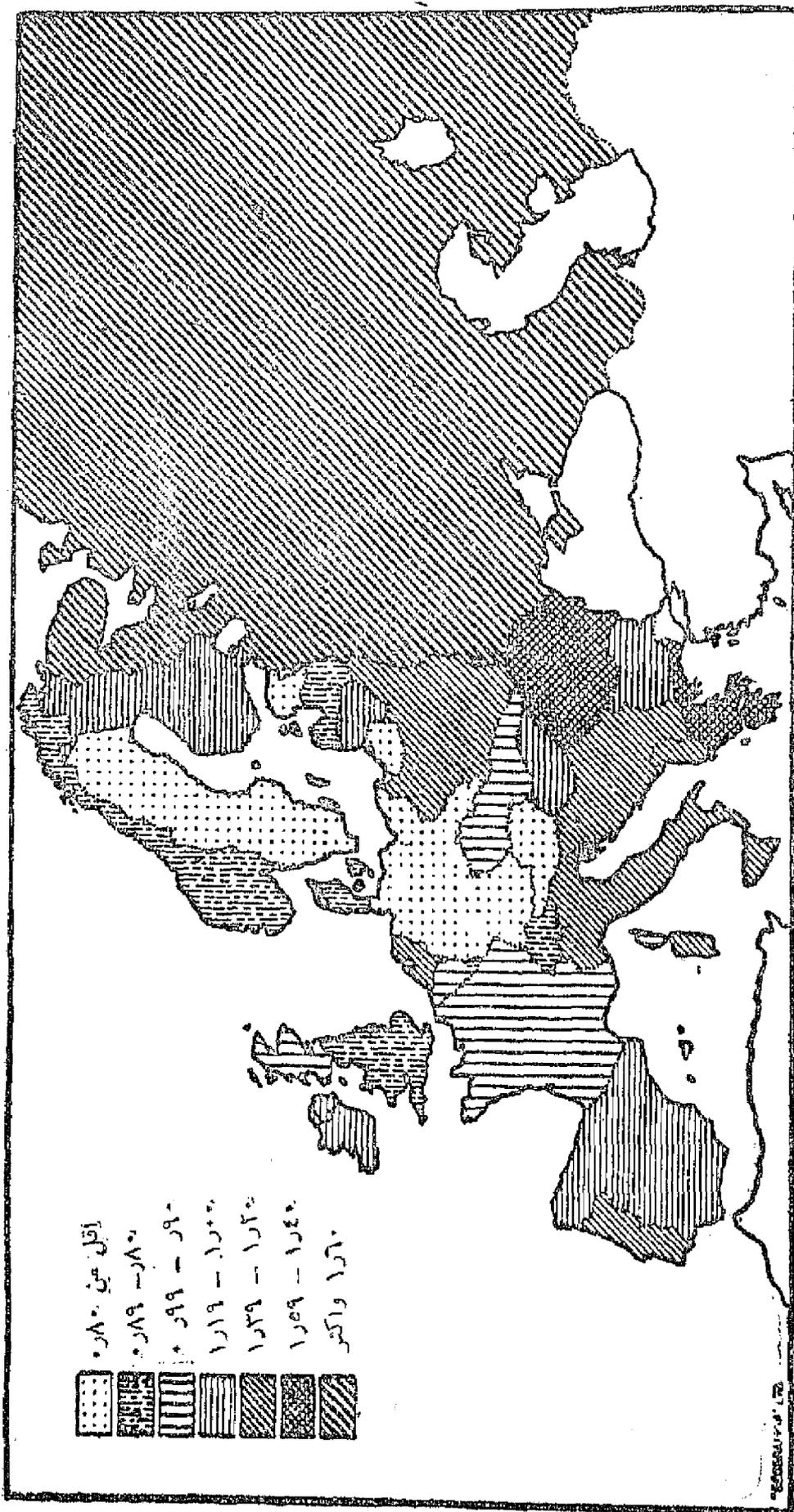
الازدحام

وهنا يجابه الجغرافى السياسى ورطة من الطراز الاول ، ويشاركة فيها كل رجال الشئون القومية . فاما من الناحية الانسانية فيحقق للملايين من الهنود والصينيين وغيرهم من سيئى التغذية أن يحصلوا على الغذاء الملائم وعلى فوائد خدمات تحسين الصحة . وأما من الناحية الاقتصادية ، فالأجزاء التى يغلب فيها السكان الزراعيون من هذه البلاد المزدهمة جديرة برفع مستوى المعيشة فيها عن طريق توفير الاسواق المتسعة للبلاد التى بلغت شأوا عاليا فى التصنيع

فاذا توافرت هذه الميزات الثلاث ، فلا شك تقريبا فى نقص نسبة الولفيات بين الأطفال والبالغين بسرعة ، وزيادة التناسل والأعمار، والزيادة العظيمة فى سكان البلاد المختلفة . وهذا هو ما حدث فى غرب أوروبا خلال القرن التاسع عشر ، مع ملاحظة الفرق . فأوروبا فى ذلك الوقت سم تكن مزدهمة بالسكان ، والصناعات النامية كانت تستوعب أعدادا متزايدة من الناس ، كما كانت هناك مهاجر على الجانب الآخر من المحيط الأطلسى للزيادة فى السكان . والآن ونحن فى منتصف القرن العشرين نجد على الأقل جنوب شرق آسيا مكتظا فعلا بالسكان ، والهجرة تكاد تكون محظورة تماما . وعلى أية حال فوسائل المواصلات الممكنة لأغراض الهجرة غير كافية اطلاقا بالنسبة لضخامة وسائل النقل اللازمة لأكثر من مجرد خدش سطح المشكلة

لقد بدأ التصنيع فى اليابان والهند وبدرجة أقل فى الصين ، الا أن أسواقها المحلية محدودة بسبب الانخفاض السائد للقدرة الشرائية الذى تمتاز بها تلك البلاد . وفى نفس الوقت بدأت القومية تخطو خطوات واسعة ، ولذلك ستكون هناك فى القريب العاجل مطالب آسيوية معادلة للمجال الحيوى ، وهى مطالب لها من المبررات أكثر مما كان لمطالب ألمانيا القومية الاشتراكية

وقد يكون الحل الطويل الاجل لهذه المشكلة المعقدة عن طريق وسائل



(شكل ٦)

توزيع معدلات صافي الانتاج في أوروبا حوالي عام ١٩٣٠ - وضع على أساس كتاب « سكان أوروبا والاتحاد السوفيتي في المستقبل » لولفد نوتشتاين - صادر بجنيف عام ١٩٤٤

مماثلة لتلك التي تستخدمها أوروبا الغربية ، وذلك بالحد الاختياري من حجم الأسرة مع التوسع في استخدام وسائل ضغط النسل ، إلا أن الورطة العاجلة تظل كما هي . ومما لا شك فيه أن قوة جديدة قد ظهرت على مسرح الشؤون العالمية سواء أكان المتفائلون (أم لم يكونوا) على حق في تنبئهم بأن الحل سيكون عن طريق عملية تكيف سريعة نوعا ما .. أكثر من المتشائمين الذين اعتادوا أن يعلنوا أن العالم أصبح في مواجهة « خطر أصفر »

يقول اوين لاتي مور Owen Lattimore^(١) الباحث القدير الذي قضى سنين كثيرة في آسيا :

« انها أهمية قارة آسيا التي تجعل من هذه الحرب حدا فاصلا . ذلك ان آسيا ظلت قرونا كثيرة منطقة يحدد التاريخ السياسي والمصير الاقتصادي لمئات الملايين من الأنفس فيها ، أمور تحدث في أماكن خارج القارة نفسها . وأما الآن فقد تخطينا تلك الفترة ودخلنا فترة أخرى فيها تحدد بدرجة كبرى الامور التي تحدث في آسيا ، والآراء التي تكون في آسيا والقرارات التي تتخذ في آسيا سير الأحداث في أماكن أخرى من العالم »

وهناك نقطة هامة بالنسبة للجغرافي السياسي . وهي أن ضغط السكان في آسيا قد أصبح مشكلة مزمنة وذلك في زمن لا تزال فيه مناطق شاسعة من سطح الكرة الارضية ، وبخاصة تلك التي تقع تحت سيطرة أوروبا ولكن خارج القارة ، بعيدة عن التنمية .. أو في أحسن الحالات متخلفة ، ثم ان التنظيمات الداخلية للهند ، والصين ، وأندونيسيا ، واليابان ، وبورما ، وسيام ، والهند الصينية ، تمر في نفس الوقت في مرحلة من التغير الخطير . ويذكرنا بذلك الاستاذ فلير^(٢) اذ يقول :

« ... ان حياة الشعوب المتمسكة بالتقاليد تستلزم أقل قدر من التنظيم

(١) ح ط من كتابه : Solution in Asia « الحل في اسيا » الصادر بلندن سنة ١٩٤٥
 (٢) ص ٩ من كتاب Some problems of Society end Environment « بعض مشكلات المجتمع والبيئة » لمؤلفه هـ جـ فلير (H. J. Fleurs) - صدر بلندن سنة ١٩٤٧

على نطاق واسع ، وكانت شعوب تلك البلاد عاجزة عن مواجهة الأجانب المنظمين تنظيماً عالياً حتى حين لم تنظر مسألة الأسلحة إلا بطريق غير مباشر. وكان الصينيون يوصفون في القرن التاسع عشر بأنهم أقل شعباً متمدين خضوعاً للحكم في العالم»

إن الحروب الأهلية المدمرة في الصين ومطالبة أندونيسيا بالاستقلال السياسي ، والمقاومة التي تلقاها السلطات الفرنسية في ممتلكاتها الآسيوية (١) ، واكتساب الهند وباكستان لعضوية الدومنيون كلها دلائل ظاهرة على رغبات الشعوب الآسيوية في أن يجدوا هم بأنفسهم خلاصهم السياسي . وقد يترتب على هذه التغيرات التي تتعلق بأكثر من نصف سكان العالم تغييرات للتكوين القومي والاقتصادي والسياسي ، ولكن تظل مشكلة ضغط السكان عنصراً رهيباً في الشؤون العالمية

وقبل أن تتخذ الدول شكلها الحالي ، وحين كانت كل منها محصورة داخل حدودها الخطية الدقيقة لم يكن للزيادة في عدد السكان رد فعل سياسي عاجل . وحين لم يمكن الوصول إلى التوفيق الملائم بين عدد السكان والموارد المادية عن طريق نسب المواليد والوفيات كانت الهجرة هي الإجراء العادي سواء أكانت داخل مناطق محدودة أم على نطاق قارى . وأحسن مثل على النوع الأخير هو هجرة شعوب آسيا الوسطى التي أدت إلى غزوات البرابرة للقارة الأوروبية في القرون الأولى للعصر المسيحي . وأما في القرن العشرين فليس هناك إلا نوعان من حركة الهجرة في حيز الأماكن . الأول هو الهجرة داخل الدول وهذا لا يعيقه عائق سياسياً ، وقد يجد التشجيع رسمياً . والثاني بين الدول وهو يخضع لقوانين دولة المهاجر . وفي بعض الأحيان تحظر الهجرة قصداً أو تمنعها الحكومات . ولن تغير الهجرة بالغة ما بلغت مجموع عدد سكان العالم في أي وقت معلوم ، ولكن وجود الدول قد أنشأ العوائق في طريق حرية تنقل الناس ، ولذلك ألغى إمكانية تخفيف الضغط حتى لو توافرت وسائل النقل الكافية

(١) لقد تبدلت الحال الآن فاستقر النظام الشيوعي في الصين واستقلت أندونيسيا وصفي الاستعمار الفرنسي في آسيا - المترجم

ان فرض القيود على الهجرة تطور حديث جدا . ذلك أن عدد المهاجرين الاوربيين الذين عبروا المحيط الاطلسي غربا فيما بين عامي ١٨٤٦ ، ١٩٣٣ قدر بما يزيد على خمسين مليون مهاجر (١) . وقد بلغ سيل الهجرة مداها في السنوات العشر السابقة على اندلاع الحرب العالمية الأولى . ولكن الحركة تناقصت بسرعة بعد الحرب .. ويعزى معظم السبب الى ادخال نظام الحصص في الولايات المتحدة . وخلال نفس المدة كانت حركة الهجرة للشعوب غير الاوربية قليلة نسبيا بين القارات . وكان جزء من السبب عدم وجود تيسيرات لنقل تلك الجماهير التي وقعت فريسة الفقر . وأما السبب الرئيسي فكان الخوف من آثار قبول أعداد كبيرة من الاسيويين أو غيرهم على النظام الاقتصادي والسياسي والثقافي للدول التي كان يمكن أن يهاجروا اليها ، سواء أكانت تلك المخاوف حقيقية أم تصورية . لذلك قلت حركة تنقل السكان بين القارات لدرجة منخفضة جدا . والبلاد المكتظة لا تستطيع أن تنتظر غوثا في نضالها ضد الازدحام من البلاد الاقل سكانا . والنتيجة أن التنافس سيتجدد ان عاجلا أو آجلا بين الدول الغنية والدول الفقيرة . ومن الممكن أيضا أن يكون هناك تشدد في القومية ما لم تجد للدول حولا أخرى لمشكلاتها السكانية

أما وقد بحثنا في ايجاز بعض الظواهر البارزة لسكان العالم فيمكننا الآن أن نلفت النظر الى تلك المشكلات الداخلية التي لها علاقة بأعداد السكان وكثافتهم واتجاهاتهم . ومن الواضح أن حجم سكان الدولة وتكوينهم لهما أهمية أساسية لها ، ولكن العناية الزائدة لم توجه الى التكوين الديمجرافي القومي الا في السنوات الأخيرة . والنتيجة أن تنمية السياسات السكانية لم تعد بداية مرحلتها الأولى . فأكثر الدول تقدما قد جمعت احصاءات تعدادية لمدة قصيرة نسبيا ، بينما هناك نسبة مئوية كبرى من سكان العالم لم يجر عليهم تعداد اطلاقا . وفي حالة عدم وجود معلومات موثوق بها يصبح تخطيط السكان مستحيلا . ولكن من المهم

(١) ص ٤٩ من كتاب كار سوندرز سالف اللدكي

ملاحظة انه حينما أصبحت المعلومات في متناول اليد في أوروبا الغربية وجهت فوائدها أولا الى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، كما يظهر من شرح مالثوس «Malthus» - صاحب مبدأ ضبط النسل للأحوال الديمجرافية

ولم تقدر الاهمية السياسية لعدد السكان الا في أول القرن العشرين لدرجة أنه طبق في وضع السياسة السكانية . وكانت أولى الدول التي اتخذت خطوات كهذه تلك التي لم تعان من زيادة السكان بل من النقص الخطير الفعلى فيها . والمشكلة الأساسية هنا هي الاحتفاظ بالتوازن بين السكان من الناحية الواحدة وموارد ومطالب الدولة من محلية وخارجية من الناحية الاخرى . ويصح هذا سواء أكانت الاعتبارات الفلسفية التي تقوم عليها سياسة الحكم تهتم أولا بمصالح الفرد أم بمصالح الدولة اجمالا . وبمعنى آخر ، ان هناك حدا أعلى لسكان كل دولة (١) ، ولكن بسبب التنوع العظيم بين الدول يصبح هذا الحد الاعلى خاصا بكل واحدة منها ، وليس هناك حالة يصلح فيها لمدد طويلة جدا بسبب التغيرات التي لا مفر من حدوثها في عدد السكان أنفسهم وكذلك في الموارد القومية ، لأن استخدام الاخيرة يخضع بنوع خاص لتأثير التتميات الفنية

فلهذه الاسباب ولعدم وجود معلومات ديمجرافية مفصلة تفصيلا كافيا يصعب ، بل قد يستحيل ، حساب الاعداد المضبوطة للحد الاقصى لسكان دولة ما ، ولكنه يتضح أنه من الضروري بذل الجهود لتحقيق حالة التوازن التي يتضمنها اذا أردنا تجنب الآثار السيئة للزحام أو المعدلات غير الملائمة للتعويض . على أننا لم نصل بعد الى المرحلة التي فيها تحدد الأهداف المضبوطة لعدد السكان ، كما أنه ليس هناك اتفاق كاف بين الديمجرافيين على أحسن الوسائل للوصول الى الحد الاقصى . ولا تزال الحال تستلزم كثيرا من الابحاث قبل أن يمكن للسياسات القومية أن تنتشر وتطبق

(١) نجد بحثا مستفيضا عن الحد الاعلى للسكان في ص ٥٦٧ - ٥٨٨ من كتاب لاندرى A. Landry بعنوان : معاهدة الديمجرافية *Traité de Démographie* الصادر في باريس سنة ١٩٤٥

بنجاح مدة طويلة من الزمن . لقد كانت فرنسا ، وألمانيا ، وإيطاليا ، وبلاد اسكنديناوه ، رائدات في بذل الجهود لتكييف أعداد سكانها وفق مطالب الدولة (١) ، غير أن البواعث والاساليب كانت تختلف اختلافا بينا . ومن بين الاساليب التي استخدمت لوقف نقص السكان دفع رواتب للأسر ، وفرض ضريبة على الدخل ، ومنح ميزات للمتزوجين مع زيادة المبالغ أحيانا عند زيادة الاطفال تحت سن معينة ، وسن تشريع ضد الاجهاض ، ومنع ضبط النسل رسميا ، وتشجيع الزواج المبكر ، والاهابة بالوالدين أن يزيدوا من حجم الأسرة لأسباب قومية . ولكن لم يلاحظ أى عكس ذى بال في الاتجاهات . وفي الواقع أن معظم الخطوات التي اتخذت حتى الآن ان هي الا مجرد « ملطفات » ، يمكن تلخيصها في كلمات ديمجرافى بريطانى معروف قال : « ومهما كانت الاهمية التي أضفتها الحكومات على اعلانها لرغبتها في زيادة المواليد فانها مع ذلك حاولت في اصرار أن تبتاع الاطفال بأسعار متهاودة (٢) »

وإذا كانت السياسة السكنية القومية لم تصادف نجاحا ملحوظا حتى الآن ، فانها قد لفتت النظر الى قيمة المعلومات الديمجرافية للدولة . فالتنظيم الداخلى يتوقف على وجود الأيدي العاملة لمواجهة حاجات الدولة . وهذا العنصر البشرى يمثل شيئا أكثر من المجموع الكلى الناتج عن زيادة المواليد على الوفيات . فالبلاد التي يزداد عدد سكانها بسرعة لا يقلقها موضوع النقص في الأيدي العاملة ، اذ تصبح مشكلتها ايجاد عمل للسكان . أما البلاد التي تساوى نسبة التناسل فيها « المعدل المفروض » أو أقل منه ، فكثيرا ما يكون فيها نقص واقعى أو محتمل في العمال ، وهو نقص جدير بأن يثير الذعر . ومع أنه قد يمكن تحسين الموقف عن طريق الزيادة في تشغيل المرأة ورفع انتاج الفرد في الساعة ،

(١) تجد فى الفصلين الثالث والسابع من كتاب : سياسة السكان والتنقل لمؤلفه د.ف.جلاس وصفا كاملا لسياسة السكان فى تلك البلاد

(٢) ص ٣٧١ من كتاب د.ف.جلاس D. V. Glass سالف الذكر

ولكن هذه الوسائل المؤقتة لها حدود تقف عندها ، ولذلك يمكن أن يصبح « توجيه » العمل عنصرا هاما من عناصر التخطيط الاقتصادي على أن هذا يثير عددا من المشكلات الاجتماعية والسياسية وبخاصة في البلاد المصنعة تصنيعا عاليا حيث توحى تقلبات الاسواق المحلية والخارجية بأنه من المرغوب فيه زيادة امكانية تنقل العمال . لقد اضطرت ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية الى تنظيم نقل السكان على نطاق واسع وحاولت أن تحتفظ بمستواها الانتاجي عن طريق « التوجيه » الالزامي للملايين من « العمال الأرقاء » بوسائل لا يقبلها الناس في وقت السلم . وبريطانيا تلجأ الى اعادة وسيلة « التوجيه » التي تستخدم في أثناء الحرب لاستعادة مكائنها الاقتصادية . أما فرنسا ، فبالرغم من أنها اتبعت سياسة سكنية مدة أطول من أية دولة أخرى ، قد اضطرت منذ بضع سنين الى تشجيع الهجرة باعتبارها وسيلة لدعم قوة عمالها القومية المتناقصة

وما هذه التعديلات في التوزيع المهني للسكان بتوجيه الحكومة الا دلائل على التحول في تنظيم الدولة من حال ترك الأمور للصدف و « عدم التدخل » ، وهي الحال التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر . ففي أوروبا بما فيها الاتحاد السوفييتي تشمل الاقتصاديات الموضوعة بشكل تدريجي التوزيع التخطيطي للسكان ، كما تشمل أيضا محاولات للرقابة على تكوينهم الديمجرافي . ذلك أن هذه هي الوسائل التي بها تكيّف بعض الدول نظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفق تغيرات ظروف السكان ، وهي بين الظواهر التي لا بد للجغرافيين السياسيين أن يراعوها في تحليلهم للشئون الداخلية للدولة

وعلاوة على العلاقات بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وبين السكان هناك أيضا تأثير المطالب العسكرية للدولة ، وهو أمر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار . فالتهديد بالحرب ، بطريقة أو بأخرى ، لم ينقطع قط من العالم ، ويبدو أنه ليس من المحتمل انقطاعه في المستقبل القريب . فمن

زاوية النظر هذه تنقسم الدول الى قسمين : أولهما تلك الدول العدوانية فعلا أو احتمالا ، وثانيهما تلك الدول المعرضة أو التي قد تتعرض لعدوان الدول الأخرى . ولكن في كلتا الحالتين يخصص جزء من الموارد القومية ومنها السكان للقوات المسلحة ، مع ملاحظة أن هيبة الدولة كثيرا ما تقاس بقوتها العسكرية ، ومعنى هذا أن نسبة مئوية متفاوتة من الأيدي العاملة في كل دولة تسحب من العمل الانتاجي المباشر وبخاصة في أوقات التوتر الدولي . وإذا كان على دولة ما ، مثل بريطانيا أو فرنسا ، ارتباطات فيما وراء البحار، وكانت يدها في نفس الوقت تقصر عن سد النقص في السكان المحليين.. اشتد الصدام بين المطالب الاقتصادية والحربية الخاصة بالأيدي العاملة . ومع أن الاستعانة بجنود المستعمرات ان وجدوا قد يخفف من حدة الموقف ، ولكن القوات في جملتها تجنّد من سكان الدولة الأصلية وإذا غضضنا النظر عن ظروف الحرب الواقعية بما لها من آثار خاصة على الاتجاهات السكانية ، فان الاحتفاظ في وقت السلم بالجيش والبحرية والطيران يستنزف جزءا كبيرا من السكان في مجموعات الأعمار التي قل أن يمكن الاستغناء عنها بسهولة . علاوة على ذلك فان العمال المشتغلين في صناعات التسليح بجميع أنواعها لا يؤدون عملا انتاجيا مباشرا بالمعنى الاقتصادي الدقيق ، الا اذا كانت المنتجات تصدر للبيع . ان بريطانيا تمر الآن (في وقت كتابة هذا الكتاب) في أزمة اقتصادية قاسية تعزى جزئيا الى النقص في الأيدي العاملة ، ولكن بريطانيا تحتفظ بقوات مسلحة وخدمات مساعدة قوامها أكثر من مليون شخص . ويمثل الجدول الآتي ، وقد جمع من نشرة رسمية (١) ، الوضع في هذه البلاد التي قل أن توصف بأنها دولة معتدية :

(١) مسح اقتصادي «Economic Survey» لسنة ١٩٤٧ - أمر ٧٩٤٦ مطبوعات الحكومة البريطانية فيما وراء البحار - فبراير سنة ١٩٤٧ - جدول ٣ ص ٣٣

توزيع مجموع الأيدي العاملة في بريطانيا

ديسمبر ١٩٤٧ بالآلاف	ديسمبر ١٩٤٦ بالآلاف	يونيه ١٩٤٦ بالآلاف	يونيه ١٩٤٥ بالآلاف	يونيه ١٩٣٩ بالآلاف	
١٨٠٤٠٠	١٨١٢٢	١٧٠٤١٥	١٦٠٢١٦	١٨٠٠٠٠	مجموع المشتغلين بالاممال المدنية
١٠١٧٠	١٠٤٢٧	٢٠٠٣٢	٥٠٠٩٠	٤٨٠	القوات المسلحة والخدمات الإضافية
١٩٠٥٧٠	١٩٠٥٤٩	١٩٠٤٤٧	٢١٠٣٠٦	١٨٠٤٨٠	المجموع الكلي
١٠٠	٢٠٠	٧٠٠	٤٠	—	المرحون من رجال ومبيدات ولم يوظفوا بعد
٤٠٠	٢٩٨	٣٧٦	١٠٣	١٠٢٧٠	متعطلون مؤمن عليهم
٢٠٠٠٧٠	٢٠٠٢٤٧	٢٠٠٥٢٣	٢١٠٦٤٩	١٩٠٧٥٠	مجموع المشتغلين من السكان

في هذا الجدول تشمل الأيدي العاملة ، حسب تعريفها ، الذكور من سن ١٤ — ٦٤ سنة ، والانات من سن ١٤ — ٥٩ سنة . ويلاحظ أنه في ديسمبر عام ١٩٤٧ كان أكثر من ٥ ٪ من هذه الأيدي العاملة تقوم بأعمال غير إنتاجية . كما تجب الإشارة هنا الى أن وضع بريطانيا يمثل حالة خاصة بالنظر الى ارتباطاتها العظيمة الناشئة عن مركزها باعتبارها قوة عالمية ، وعن اشتراكها الموفق في الحرب العالمية الثانية ، غير أن هذا لا يخفف من مهمة رجال السياسة المسئولين عن توزيع العمل

ولنا في فرنسا مثل آخر على آثار المطالب الحربية . فمنذ اندحارها في الحرب البروسية الفرنسية عام ١٨٧٠ — ١٨٧١ ، والخوف من غزو ألماني آخر يسيطر على سياستها السكانية . وكان من نتيجة ذلك أن فرنسا أكثرت من تجنيد الجيوش الملونة في قواتها المسلحة وأصبحت البلد الرئيسي للهجرة في أوروبا . وفيما بين عامي ١٨٥١ ، ١٩٣١ ، زاد عدد الغرباء ونسبتهم المئوية من ٣٧٥ر٢٨٩ (١ر٠٦ ٪) الى ٢ر٨٩١ر١٦٨ (٦ر٩١ ٪) . ولكن حتى هذه الأرقام لا تعطينا الصورة كاملة لعدد

المهاجرين ، لأن كثيرين من الغرباء يتجنسون بالجنسية الفرنسية (١) .
وقد كتب «كارسوندرز» (٢) تقريرا عن نتائج بحث أجرى في عام ١٩٢٨
- ١٩٢٩ فدل على أن ٤٧٪ من المشتغلين في المناجم والمهاجر في فرنسا
كانوا أجانب ، وأن أكثر من ٤٠٪ من المشتغلين بمصانع الاسمنت
والكيماويات والأشغال العامة والمقاولات ومعامل تكرير السكر كانوا
من الغرباء أيضا . وفي الحقيقة : « أن الفرنسيين يتركون الأعمال الثقيلة
للأجانب . وهذا هو أساس الشكوى التي نسمعها أحيانا في البلاد
الأجنبية من أن الفرنسيين يقيمون نوعا جديدا من دولة العبيد » (٣)
وفي مقابل هذا النقد يجب أن نضع المعاهدات والاتفاقات المماثلة التي
تعقدها فرنسا مع البلاد الاوربية الاخرى وبخاصة بولندة ، والتي فيها
ضمان لظروف العمل ونسب الأجور وشروط الهجرة
ولا شك ان العوامل العسكرية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في
تكوين الدولة الديمجرافى ، تلعب دورا حيويا في الشئون الداخلية ، غير
أن هناك ناحية أخرى لمسألة السكان تهتم الجغرافى السياسى بنوع خاص ،
ألا وهى التوزيع الجغرافى للعنصر البشرى . فكما أن سكان العالم
موزعون توزيعا غير متعادل، هكذا الحال مع كل دولة .. ونقول من وجهة
عامة ان الفرق في كثافة السكان يتوقف على قدرة الارض على اعالة من
يسكنون فيها ، ولكن العلاقة العددية بين منطقة ما وسكانها عرضة
للتغير . فالاحوال الجغرافية من تكوين جيولوجى وتضاريس ومناخ
ونباتات كلها تحدد بصورة جزئية قدرة الارض ، كما يحددها أيضا حجم
الوحدة السياسية المعنية ، ولكن الاستجابة البشرية للفرص التي تتيحها
هذه العوامل تتكيف أيضا تبعا لأسلوب الحياة كما يعرب عنه التنظيم
الاقتصادى والسياسى والاجتماعى وتبعا للتطورات التكنولوجية
ثم ان موضوع « اعالة » السكان يفسح فيه المجال لتفسيرات متنوعة
تقوم بدورها عموما على مستويات المعيشة الشائعة في المنطقة . ولذلك

(١) ص ١٥٤ من كتاب كار سوندرز سالف الذكر

(٢) ص ١٥٨ من نفس الكتاب

(٣) ص ١٥٨ من نفس الكتاب

لا يمكن أن يكون هناك حد أقصى دائم للكثافة أو الحجم الكلى ،
فالتعبيران « قلة السكان » و « زيادة السكان » يصدقان فقط حين ينسبان
الى الظروف فى وقت معين . و يترتب على ذلك أن كثافة السكان ، كما يعبر
عنها بالأعداد لكل وحدة مساحة لا تعنى الا قليلا ما لم تقترن بالطاقة
والتنظيم ومستوى المعيشة السائد فى الدولة ، وهذا النقد يصبح أكثر
أهمية حين يتعلق الأمر « بمعدل الكثافات » فى مناطق كبيرة

ويقول الاستاذ فلير (١) : « .. اننا فى حاجة الى أبحاث وتجارب
على طرق الاعراب عن الكثافات . فالمعدلات تضلل كالمعتاد ، والجهود
لعمل خرائط « كنتورية » للسكان قد أظهرت قصور الفكرة »

وقد أمكن ادخال بعض التحسين على ما توضحه الخرائط خاصة بتوزيع
السكان بطريقة النقط ، ولكن نقطة الضعف الكامنة فى هذه الطريقة ، كما
فى طريقة استخدام الرسم البيانى ، منشؤها أن أرقام التعداد قائمة على
الأقسام الادارية ، وأن الخطوط الحدية لهذه الوحدات الاقليمية ، حتى
الاصغر مساحة منها ، يندر أن تتفق مع حدود المناطق المساوية لها فى كثافة
السكان . ولذلك فبينما نسلم بأن خريطة توزيع السكان للدولة من أحسن
ما يعين على تفسير النواحي الديمجرافية لجغرافيتها السياسية ، فإنه من
الضرورى أيضا أن نحترس من قبول كل ما جاء بها على علته

وفى الواقع أن توزيع السكان على المناطق داخل الخطوط الحدية للدولة
تقرره امكانيات ايجاد عمل مجز مع توفير مزايا اجتماعية مرغوب فيها .
ومن وجهة النظر هذه نجد أن الحرفتين الرئيسيتين اللتين يحترفهما الناس ،
وهما الزراعة والصناعة ، لهما آثار مضادة على توزيع السكان . فالزراعة
تبعث على توزيع متساو نسبيا للناس الذين يزاولونها ويعتمدون عليها ،
مع أن القرب المكاني الناتج يختلف اختلافا كبيرا تبعا لنوع الزراعة
والاقتصاد الذى يصحبها . فالزراعة البعلية كما نجدها فى أجزاء من الصين
والهند وشرق أوروبا ، والزراعة بالرى فى مصر والبنجاب قد ينشأ عنهما

كثافة عالية . وأما انتاج الغلات التجارية ، وبخاصة حيث تكون الزراعة آلية ، فيعول عادة سكانا أقل كثافة بطريق مباشر . وأما مناطق الرعى : ونجدها في أجزاء من استراليا ونيوزيلندا وأمريكا الشمالية ، فنعتبر قليلة الكثافة في السكان

ومن الناحية الأخرى ، فإن الحرف الصناعية تصحبها عادة تكتلات بشرية . وفي البلاد المصنعة تصنعا عاليا ، يشتد ميل السكان الى التركيز في مناطق انتاج المواد الخام وبخاصة مواد القوة الميكانيكية . ومع أن عامل تحديد الموقع هذا أخذ يفقد بعض أهميته بسبب النمو السريع لوسائل المواصلات ولكن مناطق تعدين الفحم لا تزال أكثر أقاليم الدنيا كثافة . من هذا نرى أن أنموذج توزيع السكان يعكس مقدار الأهمية التي تعلق على أحد هذين النوعين من أنواع النشاط البشرى . وليس هناك بالطبع دول تهتم فقط بالمهن الصناعية دون غيرها . وحتى تلك البلاد التي يشتغل جزء كبير من سكانها بالزراعة بها بعض الصناعات . علاوة على ذلك فكل الدول الكبرى تشمل مناطق لا تصلح للتنمية الزراعية أو الصناعية لأسباب متعددة ، غير أن الأقاليم المكتظة بالسكان التي هي ، على أى اعتبار ، أهم أجزاء الدولة تعزى أنماط سكانها الى نوع المهنة السائدة على أن مقدم الصناعات الكبرى ، لم يكن كله بركة من هذه الناحية ، وبخاصة في الدول الواقعة في شمال غرب أوربا حيث حلت تلك الصناعات محل الزراعة باعتبارها الوسيلة الرئيسية للمعيشة . ولقد خفضت هذه الصناعات كثيرا من ضغط السكان - ويرى كثيرون من المراقبين أن زيادة التصنيع هي السبيل الوحيد لتخفيف مشكلات الازدحام - كما كانت السبب في زيادة الثروة المادية زيادة كبرى . علاوة على ذلك كانت السبب في تغيير توزيع السكان وبخاصة عن طريق تركيزهم في المدن « ... ذلك التركيز الذى تميز بالاحياء الحقيرة المكتظة بالسكان وما يترتب عليه من مساوئ مرعبة من مرض ، ونمو بطيء ، وشقاء بشرى ، عانت منها الأمة في منتصف العهد الفكتورى ، ولا تزال تعاني منه اليوم ، وان يكن بدرجة

أقل لحسن الحظ (١) . ولقد كان ازدهام المدن من الأمور التي صاحبت التصنيع في كل دولة انتشر فيها هذا النوع من العمل ، وهو ظاهرة ديمجرافية استرعت التفات رجال السياسة والجغرافيين وغيرهم كثيرون . والدول التي تتنوع فيها الاقتصاديات والمذاهب السياسية تنوعها في بريطانيا ، والاتحاد السوفييتي ، والولايات المتحدة ، تشترك في أن « تدفق الناس الى المدن » قد سبب تعديلات هامة في نماذج توزيع سكانها

وتحتل بريطانيا مكانة غير عادية لسببين : أولهما ، أنها باعتبارها مركز نشأة الثورة الصناعية كانت أول بلد خبر النمو السريع للمدن بدون رقابة وأن هذه الظاهرة لم توقف بعد ، وفي مدنها الكبرى يعيش ما يقرب من نصف مجموع السكان . ففي لندن الكبرى وحدها قدر مجموع السكان بـ ٨٠٠٠٠٠٠ أو ١٨٠٨ / من سكان بريطانيا في عام ١٩٣٧ . وكانت لندن أول مدينة يبلغ عدد سكانها المليون . ففي عام ١٨٠١ ، وهو أول عام تعداد تم في بريطانيا ، زاد عدد سكان لندن عن مليون يمثلون ١٠٠٦ / من شعب بريطانيا .. وقد أطررت زيادة هذا الجزء خلال الـ ١٤٠ عاما التالية . والمدن الكبرى الأخرى الباقية ، مثلها مثل لندن ، ازدادت كلها بنسبة أعلى من معدل الزيادة للبلاد كلها . ومعنى هذا أنه لا يد أن الناس كانوا ينتقلون الى تلك الجهات الكبرى المكتظة بالسكان ان كثافة السكان في المدن الكبرى وما يصحبها من انتشار غير منظم في المباني لها آثار أخطر في بريطانيا منها في كثير من البلاد بسبب مساحتها الصغيرة نسبيا . ذلك أن تقدير المسجل العام لسكان بريطانيا في عام ١٩٣٧ كان ٤٦ مليون نفس في مساحة قدرها ٨٨٠٧٥٠ ميلا مربعا بمعدل ٥١٨ نفسا لكل ميل مربع (والارقام المماثلة لانجلترا وحدها كانت ٣٨٠٥ مليون نفس في مساحة قدرها ٥٠٠٣٣٠ ميلا مربعا بمعدل ٧٦٦ نفسا للميل المربع) . وباستثناء بلجيكا بسكانها البالغ عددهم ثمانية ملايين وربع من الانفس

(١) تقرير اللجنة الملكية عن توزيع السكان الصناعيين - أمر / ٦١٥٣ ، مطبوعات الحكومة البريطانية فيما وراء البحار ، سنة ١٩٤٠ ، ص ٨
Report of the Royal Commission on the Distribution of the Industrial population

لا نجد بلدا بلغ ما بلغته بريطانيا من كثافة السكان واستمرار نمو مناطق المدن وما يترتب عليه من تعدد على الارض الثمينة التي لم تعد ملايين الافدنة منها تستغل في الزراعة

وفي الاوقات التي يسهل فيها استيراد الاغذية المنتجة في البلاد الاجنبية بنفقات قليلة ، لم يسبب « تعقيم » الاراضى الزراعية واستخدامها لأغراض الاسكان والتنمية الصناعية قلقا عاما خطيرا . ولكن منذ نهاية الحرب العالمية الاولى تدهور موقف بريطانيا المالى والاقتصادى لدرجة أنه تحتم انتاج أغذية أكثر في بريطانيا ذاتها والاحتفاظ بالاراضى المجاورة للمدن العظمى للأغراض الزراعية . ولهذين الغرضين ، ضمن أغراض أخرى ، أنشأت بريطانيا وزارة لتخطيط المدن والريف ، وكلت اليها مهمة التوفيق بين المطالب المختلفة للأرض في هذه البلاد الكثيفة السكان ، والصغيرة المساحة نسبيا

أما الاتحاد السوفيتى ، فمع أنه على تقيض ملحوظ من بريطانيا في المساحة وحجم السكان ، والتنظيم الداخلى الاقتصادى والسياسى فان توزيع السكان فيه يبين نموا واضحا للمدن . ويقول ف . لوريمر (١) : « ان النمو السريع للمدن في كل أجزاء الاتحاد السوفيتى قد كان العامل البارز والمسيطر في اعادة توزيع السكان تحت حكم السوفيت ... ويلاحظ أن المدن التي تتميز بالنمو الفائق السرعة موجودة في كل من المراكز الأوروبية القديمة ، وبخاصة حول مدينة موسكو وكرانيا ، وفي الاقاليم الجديدة التي كانت متخلفة من قبل »

وفي فترة ما بين التعدادين ، عامى ١٩٢٦ - ١٩٣٩ ، ارتفع عدد المدن التي زاد فيها عدد السكان على ٢٠٠٠٠٠٠ نسمة من ١٢ مدينة الى ٣٩ مدينة ، وبلغ عدد سكانها جميعا ١٣٣٥٥٧٠٠٠٠ نسمة ، وهو رقم يزيد بمقدار ٩٠ ٪ من مجموع سكانها في عام ١٩٢٦ . وكان نمو بعض هذه التكتلات البشرية بسرعة مذهشة بحيث أن تلك المدن كانت « كالعرايين » .

(١) ص ١٤٥ من كتابه : The Population of the Soviet Union « سكان الاتحاد السوفيتى » الصادر بجنيف سنة ١٩٤٦ .

وتتبين صدق هذه الحقيقة اذا قارنا بين سكان بعض المدن في عامى ١٩٢٦ و ١٩٣٩ بالنسبة المئوية : فمدينة تشيليانسك : زادت بمقدار ٤٦٠٥ ٪ / ومدينة ألما آتا : ٥٠٧٨ ٪ / ، ومدينة نوفوسبيرسك : ٣٣٧٦ ٪ / . على أن هناك دليلا أعظم على نمو المدن وهو انه في عام ١٩٣٩ كان هناك ١٧٤ مدينة يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠٠ نسمة ، منها ٤٩ مدينة بلغ عدد السكان فيها ثلاثة أمثال ما بين عامى ١٩٢٦ ، ١٩٣٩ . وترجع معظم هذه الزيادة في سكان المدن الى الهجرة من الريف حيث بلغ عدد من هاجر من الفلاحين الى المدن ٢٣ مليون نسمة ، وهو عدد يوازي ٢ / الزيادة في سكان المدن في عام ١٩٣٩ ومع أن نمو المدن جاء متأخرا في الاتحاد السوفييتى عنه في بريطانيا ، ولكن الأسباب كانت واحدة . ويشير لوريمر الى النمو الحديث للمدن في الاتحاد السوفييتى فيقول : « انه بالطبع يبين التوسع السريع في الصناعة والتجارة والخدمات » (١)

ويتنقل لوريمر الى نصف الكرة الغربى فيقدر أن مساحة الارض الواقعة داخل حدود الاتحاد السوفييتى في عام ١٩٣٩ (٨١٧٦٠٠٠٠ ميل مربع) تساوى مساحة أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى فيما عدا جزائر بحر كريب وجرينلاندا ، وأن عدد سكان الاتحاد السوفييتى في أوائل عام ١٨٣٩ (١٧٠٤٦٧٠٠٠ نسمة) كان يساوى ١٠٠٥ ٪ / من سكان أمريكا الشمالية والوسطى (نفس المساحة السابقة) (٢) . وأما في الولايات المتحدة فكان عدد السكان ١٣٧ مليون نسمة يعيشون في رقعة مساحتها ٣٧٣٨٠٠٠٠ ميل مربع . وخلال المدة التى انتهت بانتهاء الحرب العالمية الاولى ، كان هناك عاملان يحددان أنموذج عدد السكان عموما هما اطراد انتقال السكان ناحية الغرب ، وتدفق المهاجرين من أوروبا الى أمريكا بطريقة فريدة في بابها . غير أنه في أوائل العقد الثالث من القرن التاسع عشر توقف هذان العاملان ، وكان ذلك في نفس الوقت الذى أخذ فيه معدل المواليد القومى في النقصان السريع . ولكن نوعا ثالثا من الهجرة

(١) ص ١٤٥ من كتابه سالف الذكر

(٢) ص ٢ من نفس الكتاب

كان قد توطدت أركانه فيما بين عامي ١٩٢٠ ، ١٩٣٠ . ويقول ا . ا . بيكر «O.E. Parker» (١) : « ان الهجرة الى المدينة خلال ذلك العقد بلغت تقريبا خمسة ملايين نسمة وان ٨٦ ٪ من زيادة عدد سكان أمريكا كانت في المدن » . وبينما ينقص هذا الرقم عن الـ ٣٣ مليونا من السوفيت الذين هاجروا الى المدن (وان يكن في مدة أطول قليلا) ولكننا يجب أن نذكر أن الولايات المتحدة كانت قد تقدمت الاتحاد السوفيتي كثيرا في التصنيع ونمو المدن قبل عام ١٩٢٠

ان هذه الأمثلة الثلاثة تبين بكل وضوح أن نمو المدن ، باعتباره ظاهرة ديمجرافية وكذلك « حقيقة » جغرافية بدالاتها الكثيرة المتنوعة ، مستقل عن مساحة أراضي الدولة ، وحتى الآن مستقل كذلك عن أى نظام سياسى خاص . كما أنه لا شك أيضا أنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالنمو السريع للنشاط الصناعى وأنواع النشاط المساعدة له . على أننا نجد الدليل المؤيد لهذه العبارة الاخيرة في النسبة المئوية القليلة نسبيا لسكان المدن في البلاد الزراعية أصلا والمكتظة بالسكان ، مثل بلاد الصين وبلاد الهند اللتين تعتبر القرية لا المدينة في كل منهما الوحدة الاجتماعية الحقيقية . وفي هذا يقول ه . ج . فلير : « ان قيام كلكتا وبومباى ومدراس مؤخرا قد وصف بأنه قلب للهند ظهرا لبطن » . واذا « نظرنا الى الصين .. وجدنا كذلك الدليل على عملية القلب هذه » (٢)

ومعظم المدن الكبرى في الشرق الاقصى تعكس قوة التأثير الاوربي عن طريق التجارة والادارة . فان التقليد الخاص بالاقامة في المدن تقليد قديم العهد جدا كما هي الحال في بلاد البحر المتوسط . الا أن وظيفة المدن كانت سد حاجات الدفاع ، والتسويق الزراعى الاقليمى ، ومراكز ادارة للحكام . وبهذه الصفة لهم تتركز فيها الجموع الغفيرة من سكان

(١) ص ٦٠ - ٦١ من مقال له بعنوان Rural-Urban Migration and the National Welfare « الهجرة من الريف الى المدن والمصلحة القومية » ظهر في الكتاب السنوى لجمعية الجغرافيين الامريكية مجلد ٢٣ عدد ٢ الصادر في شهر يونيو سنة ١٩٣٣

Annals of the American Association of Geographers.

(٢) ص ١٦ من كتابه المشار اليه سابقا

الحضر . فلا مفر اذن من الوصول الى النتيجة التي أعربت عنها اللجنة الملكية السالفة الذكر بالقول : « انها أوروبا وبلاد العالم الجديد التي استعمرتها أوروبا ، هي التي لا تزال نجد فيها مدنا بلغ سكانها مليون نسمة ، وانه في المدينة الغربية ، وبخاصة في بريطانيا ، قد ضمنت التنمية الحديثة للمدن استمرار هذا التركيز » (١)

على أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة لنمو المدن ، وهي الآثار التي تنشأ عن التعديلات التي يدخلها نمو المدن على توزيع السكان ، هي من التعقيد بحيث يتعذر بحثها هنا ، ولكننا نكتفى بذكر اعتبارين منها ، أولهما أن تطورات الحرب الجوية بما فيها القنابل الذرية تجعل المدن الكبرى أهدافا يسيرة المنال ، وقد تدعو الى تطوير السياسات الاستراتيجية والعلاقات الداخلية للدول . وعلى قدر ما نستطيع الحكم ، ليس هناك مدن في العالم تقع خارج نطاق الاسلحة الحديثة التي تدل القنبلة التي ألقيت على هيروشيما على ما لهذه الاسلحة من قدرة على التدمير ، وأما الاعتبار الثاني فهو أن مشكلات شدة تركيز السكان في المناطق الحضرية قد أصبحت من الخطورة في بلاد كثيرة بحيث انه يبدو أن العلاج الوحيد هو تخطيط توزيع السكان . ان هذا رأى جديد في تنظيم الشؤون الداخلية للدول ، ولا شك أنه سيثير معارضة شديدة . ذلك أن قوة جاذبية المدن عظيمة جدا بسبب ما يجده سكان المدن الكبرى من تيسيرات كثيرة ، منها اتساع المجال لاختيار العمل ، وتوافر الخدمات في التعليم والعلاج والترفيه وما اليها

على أن قوة « الجذب » هذه قد بلغت درجة يبدو معها أن الإقامة في المدن الكبرى المكتظة ، بالرغم مما فيها من مساوئ ليست بقليلة ، قد أصبحت أسلوب الحياة المقبول لدى غالبية الناس في أوروبا وفي الدول التي أنشأتها فيما وراء البحار . وأى محاولات لاعادة توزيع السكان يجب أن تكون على أساس هذه الاعتبارات ، اذا كان يقدر لها النجاح . وربما كان

(١) ص ١٢ من تقرير اللجنة الملكية عن توزيع السكان المتناعين الصادر سنة ١٩٤٠

أنسب حل هو وضع نظام لتخطيط الاقاليم ، أو على أية حال للدول الصغيرة المساحة مثل بريطانيا (١)

وبمجرد الوصول الى اتفاق على تحديد هذه الاقاليم ، وهو عمل لا يستهان به ، تنشأ على الفور مشكلات أخرى متعلقة بالمسئولية وجهاز التخطيط . ومن الناحية السياسية سترتب على هذه المشكلات إعادة النظر في التمثيل الانتخابي على نطاق واسع . وتستلزم اتفاقا على تقسيم السلطة بين المسؤولين المركزيين والاقليميين . وفي هذه المناسبة يجدر بنا أن نذكر أن ما يمكن عمله بسهولة نسبية في ظل النظام المطلق يستغرق عادة وقتا أطول ويتطلب مجهودا أعظم في ظل الديمقراطية . وفي مقابل هذا يجب أن نسجل أن أعظم تجربة أجريت بمفردها في تاريخ التخطيط الاقليمي ، وهي تلك التي أشرف عليها مجلس وادي تيسى بالولايات المتحدة الأمريكية ، وضع تصميمها ونفذت في بلد يفخر سكانه بشخصية قوية بارزة

لقد وجهت العناية حتى الآن الى نمو المدن من زاوية اكتظاظها بالسكان وما يصحبه من مشكلات ، ولكن هناك نواح أخرى للمدن لا يغفلها الجغرافي السياسي . ان عادة السكنى في المدن قديمة كقدم المدنية ذاتها ، كما يتبين من الدليل المستمد من مصر ، وبابل ، والصين ، والهند ، وان الدول المنظمة لا تستطيع البقاء على الدوام بهذه الصفة بدون « مراكز العصب » فيها . ومن ثم كان تركيز الضرب بالقنابل على لندن ، وبرلين ، ووارسو ، وبلغراد ، وغيرها خلال الحرب العالمية الثانية

ان المدن تنمو وتؤدي وظيفتها لأسباب متنوعة . ففي نموها تنسق وتعرب عن النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمناطق التي تخدمها . وعن طريق عملية تبلور أساليب الحياة ، وحاجات ورغبات شعب

(١) وفي هذه النقطة تحيل القارئ الى « بحث النواحي الجغرافية للتخطيط الاقليمي Discussion of the Geographical Aspects of Regional Planning of the Geographical Aspects of Regional Planning المنشور في المجلة الجغرافية مجلد ٩٩ ، عدد ٢ ، لشهر فبراير سنة ١٩٤٢ و الى Practical Regionalism in England and Wales المنشور في المجلة الجغرافية مجلد ٩٤ ، عدد ١ ، لشهر يوليو سنة ١٩٣٩ و الى The Provinces of England « مقاطعات إنجلترا » بقلم س.ب. فوست ، والمنشور بلندن سنة ١٩١٩ و الى أقاليم ألمانيا بقلم ر.ا. ديكينسون R.E. Dickinson والمنشور في لندن سنة ١٩٤٥ . The Regions of Germany

المناطق التي تعتمد عليها تأتي المدن لتبين اجمالاً الفوارق الإقليمية . فهناك تنوع المصالح ليس بين المدينة والريف فحسب بل أيضا بين مدينة ومدينة . ولما كانت هذه العناصر تعتبر أجزاء أساسية من نسيج الدولة التي تخصها ، فإن المثل الأعلى للوحدة في التنوع يمكن بلوغه فقط عن طريق التوفيق بين هذه المصالح على أساس عادل . وفي الدول التي بلغ تقدم المدن فيها شأوا عظيما ، يكون لساكني المدن تأثير قوي في الشؤون الإقليمية والقومية على الأقل لتفوقهم العددي . ولذلك يغلب أن تسيطر مصالح المدينة على دول ما يسمى بالعالم الغربي ، وكذلك دول شرق أوروبا ومنها الاتحاد السوفييتي . ومما يدل على أن هذه ليست ظاهرة جديدة تماما ، الأصل اللغوي لكلمة « سياسة » ، ولكن سيطرة المجتمعات الحضرية على شؤون الوحدات السياسية المستقلة أكثر وضوحا الآن مما كان في الماضي بسبب وجود وسائل المواصلات على نطاق أوسع . ويبدو تصدع المصالح جليا بنوع خاص في البلاد الديمقراطية لأسباب منها أن عدد الأصوات الانتخابية في المدن يفوق عددها في المناطق الريفية ، ولذلك كثيرا ما يفتقر المجتمع الى التوازن على وجه الاجمال

غير أن المدن التي تهتم الجغرافي السياسي بنوع خاص هي التي يقوم فيها الناس بنشاط تنظيمي على نطاق واسع . وهذه العواصم ، قومية كانت أو اقليمية أو محلية - ويقصد بالأخيرة مقر الحكومة المحلية - هي النقط الأساسية في تكوين الدولة . وهي تشارك مع كل المدن الاخرى في أنها لها طابع وظيفي ، ومع أن طابع هذه العواصم قل أن يكون مقصورا فقط على الشؤون الادارية ، فانه يساعد على وضعها في مرتبة تختلف عن مرتبة باقي المدن المزدهمة الاخرى

وهناك عاملان جغرافيان يرجع اليهما معظم السبب في موقع عواصم الدول الموحدة ، وكلها نمت من مناطق تعتبر بمثابة النواة أو القلب . وأول هذين العاملين هو أن العاصمة تقع على الاغلب دائما في النواة الأصلية للدولة . واذا حدث اندماج لأقاليم كانت مستقلة من قبل أصبحت نواة

الوحدة الظاهرة موقع عاصمة الاقليم الموحد عادة . ولنا في لندن وباريس وموسكو وبيكين أمثلة على هذا النوع ، ولكن هذه القاعدة لا تنطبق على كل الحالات ان كانت هناك قاعدة . فإيطاليا الحديثة توحدت تحت حكم أسرة سافوي التي استمدت قوتها وسلطانها من مقاطعة «بيدمونت»، ولكن مدينة روما اختيرت عاصمة للدولة الايطالية . لأسباب تاريخية وسياسية . وأما العامل الثاني فان قيام العاصمة بوظيفتها بطريقة مرضية يتوقف الى حد كبير على درجة سهولة الوصول اليها . واذا سلمنا أن سهولة الوصول اليها يمكن تحقيقها عن طريق الوسائل الصناعية مثل انشاء السكك الحديدية والطرق والخطوط الجوية ، فان معظم العواصم الأقدم عهدا وصلت الى مركزها السياسى قبل انتشار الوسائل الاضافية لتيسير الوصول اليها . وفي الواقع كان المتبع بين الدول أن تختار العاصمة أولا ثم تجعلها نقطة مركزية تتجمع فيها كل نظم المواصلات . ومعنى ذلك اختيار موقع ثبتت فعلا سهولة الوصول اليه أولا ثم العمل على زيادة ميزات الموقع الجغرافى بالطرق الصناعية

غير أنه لا يجب الخلط بين سهولة الوصول الى مكان ما وبين المربع المتوسط . فقل أن نجد دولة اتسعت على أبعاد متساوية من المركز . فما أقل الدول التى امتدت فى جميع الجهات بالتساوى من «نوياتها» الأصلية . فالعواصم تقام عادة فى مكان خارج عن النقط المتوسطة بالنسبة لأراضى الدول اجمالا فى بعض الحالات . وقد يرجع اختيار العاصمة فى غيرالمركز المتوسط الى « سياسة متطرفة » من جانب الدولة فى جعل مقر حكومتها ناحية رأس حربة التوسع (١) . لقد كانت هذه حال روسيا القيصرية عندما نقلت العاصمة القديمة الى بيتربورج ، الا أن الحكومة السوفيتية أظهرت تقديرا أعظم للجغرافيا السياسية بإعادتها العاصمة الى موسكو وعندما تنفق التقاليد (وتعتبر فى هذه الحالة دوام سلطة الاقليم الاصلى « النواة ») مع أقصى حد ممكن لسهولة الوصول الى عواصم البلاد فمن

(١) فارن هذا بما ذكره (ف . كورنيس (V. Cornish) فى كتابه The Great Capitals « العواصم الكبرى » الصادر بلندن سنة ١٩٢٣

أعظم الاحتمالات أن تحتفظ تلك العواصم بمراكزها حتى إذا كان عدد سكان تلك المناطق وقدرتها الإنتاجية قد تغيرت . فمدينة لندن كانت عاصمة إنجلترا قبل الثورة الصناعية بزمن طويل . ولكن لم يكن هناك ما يوحى بالتهديد بتغيير وظيفتها . وهكذا الحال مع الدول الأخرى ما لم تسيطر التغيرات السياسية التي تستدعيها الظروف الداخلية أو الخارجية على الاعتبارات القائمة . فلقد غيرت الهند والصين عاصمتيهما عدة مرات . زد على ذلك أنه عند اختيار مدينة لتكون المركز السياسي للدولة ، فإن الناس لا يألون جهدا في إبراز محاسنها بقصد التأثير على الزائرين الأجانب من ناحية ، واشباع الميل الى الظهور الذي لا يخلو منه أى شعب من شعوب الدول المختلفة من ناحية أخرى . لهذا تعكس العاصمة ، وهى المركز الإدارى للدولة ، ثراء الدولة وقوتها وتنظيمها السياسى الى حد غير صغير وأما فى حالة الدول الفدرالية فالعاصمة القومية تأتى فى المحل الثانى بعد العواصم . فالاتحاد ، سواء أكان اتحاد دول مستقلة تتمتع بالحكم الذاتى من قبل مثل الولايات المتحدة الأمريكية أم بلادا كانت تابعة لدولة أخرى فيما مضى مثل استراليا وكندا عضوى الدومنيون البريطانى .. هذا الاتحاد يحتم اندماج المجتمعات التى كانت موجودة من قبل ، هى وعواصمها فى الوحدة الجديدة التى يجب أن يكون لها مقر للحكومة الفدرالية . على أن اتخاذا العاصمة فى مدينة موجودة أصلا قد يثير الحسد بين العناصر المكونة للاتحاد . وقد تغلبت كل من الولايات المتحدة واستراليا على هذه الصعوبة باختيارها منطقة صغيرة أقامت عليها عاصمة الاتحاد ، عرفت فى الولايات المتحدة باسم « قسم كولومبيا » ، وفى استراليا « بأرض الاتحاد » . وتتمتع كل منهما بقسط من الحكم الذاتى يشبه ما كانت تتمتع به أقسام الاتحاد القديمة . والعاصمة فى كلتا الحالتين مدينة جديدة تهتم فوق كل شىء بإدارة شئون الاتحاد ، وهى بهذه الصفة ، تختلف عن عواصم الدول الموحدة

أما كندا فاختارت وسيلة أخرى فى تعيين موقع عاصمة الاتحاد

فبينما تقع مدينة « أوتاوا » في مديرية اتاريو فهي أيضا على الشاطئ
الايمن لنهر « أوتاوا » الذي يفصل بين مديرتي اتاريو وكويبك ، وهما
كندا العليا وكندا السفلى، الأصلتان اللتان كانتا أهم مديرتين في الوقت
الذي تكون فيه الاتحاد . ولمدينة « أوتاوا » كذلك صلة وثيقة بالحدود
بين الناطقين بالفرنسية والناطقين بالانجليزية في كندا . فموقعها اذن أقرب
ما يكون الى الحياد . وتبين دراسة الخرائط السكنية الملائمة أن كل هذه
العواصم الثلاث تقع ناحية حافة أكثر الاقاليم ازدحاما بالسكان في دولها .
لهذا فهي كغيرها من معظم عواصم الدول في مواقع غير متوسطة ، ولكن
تيسر الوصول اليها عن طريق وسائل المواصلات بالطرق والهواء والسكك
الحديدية والسلكية واللاسلكية

والعواصم الاقليمية هي النقط المركزية لمناطق داخل الدول التي لها نوع
من الوحدة خاص بها . بيد أن هناك اضطرابا في معنى كلمة « اقليم »
منشؤه العرف المتبع في المصالح الحكومية بجمع المناطق الادارية معا
واطلاق لفظ أقاليم عليها بعد ذلك . فمثلا ، نجد في الولايات المتحدة الاقاليم
التعددية عبارة عن اندماجات متفق عليها للولايات تخدم أغراض مكتب
الاحصاء التابع للحكومة الفدرالية . وأما في بريطانيا ، فأقاليم الدفاع
المدني التي أنشئت في شهر فبراير عام ١٩٣٩ كان القصد منها مواجهة
مقتضيات الحرب التي كانت على وشك الوقوع ، كما كانت قائمة على
أساس النظام الاداري للمقاطعات . وأما في حالة الدول نفسها ، فقل أن
تنفق هذه الاقاليم مع الاقاليم الجغرافية . ولكن لسوء الحظ لا يتفق
الجغرافيون الا قليلا على الحدود المضبوطة للأقاليم الجغرافية

ومما يزيد في البلبلة الكثرة الزائدة من الاقاليم بأنواعها المختلفة ،
ولكننا نقول دون دخول أكثر في موضوع الحدود الاقليمية المثير
للسخط ، ان هناك اتفاقا عاما على أن كل دولة تشمل عددا من المناطق
تختلف كل منها عن باقى الاقليم القومى بطابعها الموحد الذي قد يكون
نتيجة عامل أو أكثر من العوامل الباتة .. وكل من هذه الاقاليم باستثناء

تلك التي تتكون من أرض قليلة السكان تشمل منطقة حضرية تكون لها بمثابة العاصمة الاقليمية . ومن المعتاد أن مثل هذه المدن تكون مقر الحكومة المحلية . ولكن كثيرا ماتقوم الصعوبات نتيجة لعدم اتفاق الحدود الادارية مع الحدود الاقليمية . فهي (المدن) البؤر التي تتجمع فيها « الخدمات » من جميع الانواع كالتعليم والتجارة والمهن والنقل . وفي كثير من الاحيان تكون المراكز الكنسية والقضائية والاجتماعية . وبها على الدوام مكاتب وأعمال الصحافة الاقليمية . ومجمل القول أنها تبلور « حياة » الاقليم وتعبّر عنها . ومن أمثلة النوع الاكبر من العواصم الاقليمية الانجليزية : نيوكاسل وليدز ومانشستر وبرمنجهام ، بينما تمثل نورويتش واكستر وجلوستر وأكسفورد النوع الأصغر . وبكل الدول أمثلة مشابهة تختلف في الحجم والطابع والعمل تبعا للأقاليم التي توجد بها ، وكلها لها خاصية جغرافية مشتركة هي أنها نقط مركزية . وأما مواقعها المضبوطة فربما قررتها بعض اعتبارات محلية كالدفاع أو ملاءمة المكان . وأما نجاحها كعواصم فيتوقف الى حد كبير على سهولة الوصول اليها من كل أجزاء الأقاليم التي تقع فيها

وفي بريطانيا وغيرها من البلاد كثيرا ما يتردد الاقتراح بأن إعادة تنظيم الادارة الحكومية على أساس اقليمي قد يكون اصلاحا جديرا بالاهتمام . وقد جربت ألمانيا الاشتراكية الوطنية إعادة تقسيم البلاد الى مقاطعات جديدة . واستبدلت فرنسا بنظام المديرية القديم نظام «المصالح» ، وفي انجلترا اقترح وضع نظام المديرية (١) . وكان من نتيجة التغيرات التي طرأت على النمط السكنى ونشاط شعبها الاقصادى وكذلك التعديلات السياسية والاقليمية فى الدولة ذاتها أن الترتيبات الادارية السابقة قد فات أوانها . ولكن مهما تكن الاقاليم التي تنشأ لمواجهة مطالب الوقت الحاضر يجب النظر فى وجود عواصم اقليمية . ذلك أن أثرها التكاملى قد رسخ فعلا ، والكل يعترف بها باعتبارها النقط المركزية لمناطق قد تكون سيئة

(١) انظر كتاب مقاطعات انجلترا المؤلفه من . ب فوست C. B. Fawcett صدر بلندن سنة ١٩١٩

التحديد ، ولكن من المستطاع تقرير حدود لها بشيء من الدراسة
وبما أن السلطة المركزية لها الكلمة العليا في مثل هذه الخطط فإن الخطر
يكن دائما في المغالاة في زيادة الاهتمام بتوفير وسائل الراحة للقائمين على
الإدارة . وهذه تتوقف الى حد ما على مقدار سهولة الوصول الى العاصمة
المختارة والعودة منها . غير أن الجغرافيين ينادون دائما بأن الاقليم يجب
أن يظل وحدة قائمة بجميع عناصرها ، من طبيعية وبشرية ، وما سهولة
الاتقال الا احداها ، مهما كان الأثر المتبادل بين الأجزاء الأخرى التي
يمثلها ..

والمناطق الإدارية الحالية قل أن يكون لها هذه الصفة الاقليمية ، لأنها
في أغلب الاحيان وجدت وحددت لمواجهة مطالب التكوين السياسى الذى
قد تغير الآن بدرجة تكاد تضيع معها معالمه . ففى انجلترا مثلا جعل تنقل
السكان وتغير نظام الانتخاب حدود المقاطعات لا تنفق والتاريخ ، ولكن
مجالس المقاطعات لا تزال تحتفظ عادة بمقر عملها فى « مدن المقاطعة »
القديمة التى احتفظت لهذا السبب بمركزها ، باعتبارها عواصم حكومية
حتى ولو كانت مراكز حضرية أخرى فى نفس المقاطعة قد تفوقت عليها فى
الحجم والاهمية . وكانت النتيجة التى لا مفر منها أن المدن الجديدة قد
طالبت بالاستقلال الذاتى فيما يتعلق بالحكم المحلى وأجبت الى مطلبها ،
مما ترتب عليه تداخل السلطات وتكرار المسؤوليات ، ولذا كثرت المنازعات
وفى بعض الاقاليم حاول الناس الوصول الى حل وسط بتكوين هيئة
التخطيط المشتركة . وكذلك فى كل المقاطعات كان هناك مشاركة عادلة فى
مسئوليات الإدارة بين مجلس المقاطعة وبين المجالس القروية ومجالس المدن
الأصغر منها . غير أن مثل هذا النظام الجزأ والمكون من أنواع متعددة من
الوحدة ، كلها تختلف اختلافا كبيرا بعضها عن بعض فى الحجم وعدد
السكان والاقتصاد ، ضار بأى نوع من التخطيط بالمعنى القومى مهما
كانت الاسباب التى تبرره من مشابهة فى المصالح والتقاليد المحلية